ALIKHTIAR - ATHAOURI - mensuel marocain
OCTOBRE 1980 - N° 50 - PRIX : 2.50 F

الإختيار الثوري

العدد 50
أكتوبر 1980
الثمن 2.50 ف

في ذكرى الشهيد
المهدي بنبركة

الأختيار الثوري :

استمرارية وتطوير

مكتسبات الحركة الأتحادية

في ذكرى الشهيد المهدي بنبركة

الأختيار الثوري استمرارية وتطوير مكتسبات الحركة الأتحادية

حلت بنا الذكرى الخامسة عشرة لاستشهاد المناضل الفذ المهدى بنبركة، والشعور بالخسارة التي أصابت الحركة التقدمية، والشعب المغربي قاطبة، في شخص احد أبرز قادتها المخلصين، لا يزيد الا عمقا وفداحة...

لقد غاب المهدى وترك فراغا سحيقا على مستوى قيادة هذه الحركة، وقيادة الحركة الاتحادية على وجه التحديد، ليس بسبب غياب شخصية الشهيد وقدرته على التاثير في الاحداث لما فيه خدمة لمصالح جماهيرنا فحسب، لكن واساسا بسبب ضرب الاختيار الثورى ـ على المستوى القيادى ـ الذى وضعه الشهيد لرفع الحزب الى مستوى الاداة الواضحة الخط الايديولوجي، المتينة التنظيم، والقادرة على الخروج بهذا الاختيار الى حيز التطبيق الفعلي.

اما بالنسبة للقواعد الاتحادية الصامدة، وان تكبدت خسارة فقدان قائدها العظيم، فانها جعلت من فكره وممارسته تراثا حيا خالدا، ومشعلا ينير طريق نضالها من أجل التحرر والتقدم. والفرق بينها وبين القيادة المنحرفة، هو أنها عندما تتشبث بالاختيار الثورى، فليس من باب الديماغوجية والتعبير اللفظي الذى تكذبه الممارسة العملية، لكن من اجل السعي الى تعميق وتطوير هذا الاختيار، وجعله يتطابق ومتطلبات كل مرحلة مرحلة، وفي نفس الوقت نهج سلوك وممارسة عملية وفية ومطابقة لنفس الاختيار.

وفي هذا الاتجاه نفسه، فاننا نرى أن افضل طريقة نحيي بها ذكرى شهيدنا ورفيقنا المهدى بنبركة، هو التاكيد على المواقف التي نراها متماشية مع الاختيار الثورى، وطرحه الوطني القومي التقدمي والمناهض للامبريالية داخليا وعالميا.

من اجل ذلك، خصصنا هذا الملف لابداء وجهة نظرنا في الاوضاع الراهنة، وذلك في شكل ثلاث تقارير: الاول يتعلق بالوضع السياسي الراهن في المغرب، والثاني يعالج بعض جوانب الاوضاع السائدة في وطننا الكبير، وخاصة مؤامرة "التسوية" التي تحاك ضد امتنا، اما التقرير الثالث فيتطرق لكفاحات الشعوب على المستوى الدولي، وصراعها مع النظام الراسمالي الامبريالي.

رحم الله الشهيد المهدى والمجد والخلود لشهداء شعبنا

في ذكرى الشهيد المهدي بنبركة

الوضع السياسي الراهن في المغرب

يتميز الوضع الراهن في المغرب، بأزمة اقتصادية اجتماعية لم يسبق لها مثيل. أزمة تشهد الدوائر الامبريالية نفسها بخطورتها (تقرير البنك الدولي للتنمية). ان التحليل الاقتصادى الاجتماعي اكد بما لا يدع مجالا للشكل خطورة هذه الازمة التي تضع بلادنا على أبواب الكارثة.

السمات الرئيسية

ان هذه الازمة تدفع موضوعيا، وبشكل مضطرد، وكيفما كانت الاوضاع الذاتية، نحو المزيد من احتدام التناقض الرئيسي الصارخ ما بين الطبقة الحاكمة من جهة، وأوسع الجماهير الشعبية من جهة ثانية. ان التوجيهات الرئيسية التي تحكمت في وضع التصميم الثلاثي الجارى به العمل، تصب كلها نحو تحقيق المزيد من الامتيازات للطبقة الحاكمة وصيانة أوضاعها وتنميتها، وفي نفس الوقت، توسيع قاعدتها الاجتماعية بالتوجه نحو تلبية بعض حاجيات فئة من البورجوازية المتوسطة ("الوطنية") والفئة العليا من البورجوازية الصغيرة (المثقفون، البيروقراطيون، التقنوقراط...). ورغم نتائج التصميم الخماسي المأساوية بالنسبة للبلاد، يركز التصميم الثلاثي على تمتين أوضاع الطبقة السائدة والاستجابة النسبية لحاجيات البورجوازية المتوسطة والفئة العليا من البورجوازية الصغيرة. وذلك انسجاما وخضوعا للاختيار السياسي الذى تحكم في سياسة النظام خلال هذه المرحلة تحت شعار "الانفتاح"، وباستغلال لقضيتي استكمال السيادة الوطنية وبناء "المؤسسات الديموقراطية".

ان هذا الانفتاح الجديد الذى انطلق منذ أواخر ١٩٧٣، جاء كبديل للمأزق المشترك الذى عاشه النظام من جهة وواجهته القيادات البورجوازية والبورجوازية الصغيرة من جهة ثانية، كل طرف حسب مواقعه ومصالحه: النظام كممثل للطبقة الاقطاعية الرأسمالية حليفة الامبريالية، والقيادات كممثلة لمصالح البورجوازية المتوسطة والصغيرة.

فالبنسبة للنظام، كان لجوءه للقمع المشدد بعد المحاولتين الانقلابيتين وعلى اثر الانتفاضة المسلحة في مارس ١٩٧٣، وسيلة لتثبيت سلطته وفرض حكمه المطلق. لكن هذا القمع، كان في نفس الوقت، عاملا أساسيا في تنمية تناقضاته الداخلية وتكريس عزلته تجاه أوسع الجماهير وكذا تكريس تصنيفه أمام الرأى العام الخارجي ضمن الانظمة المطلقة ذات الاساليب الفاشية.

أما القيادات البورجوازية والبورجوازية الصغيرة، فان نفس القمع الذى ضرب المد النضالي وأخمده لفترة، جعلها تياس من المجابهة، وتلجأ للهدنة والتفاهم بعد ما كانت تتبنى التغيير الجذرى من أجل قلب الهياكل القائمـــة.

ولاعطاء أسس موضوعية للهدنة الجديدة، ركب الطرفان موجة الوطنية والديموقراطية.

ان استغلال القضية الوطنية سمح للنظام فعلا، بايجاد قضية تلتف حولها هذه القيادات لتدعيم مواقفه الرسمية، وبالتالي نيل التزكية الوطنية والتكفير عن الماضي الخياني.. أما القيادات فلقد وجدت فيها مبررا للشروع في مسلسل "المعارضة البناءة" من أجل استغلال هامش التحرك الشرعي والعلني.. فشكلت هذه المعادلة الاسس الموضوعية التي قام عليها المسلسل المذكور.

لقد تحكم النظام في ادارة دفة هذا المسلسل منذ أول وهلة ولم يسمح في أى حال من الاحوال بامكانية استغلاله لصالح الوطنية والديموقراطية الحقيقيتين. وبعد ان تمكن من قطف ثمار هذا المسلسل، أى بعد ان فك عزلته السياسية داخليا وخارجيا، واضفى على نفسه صبغة الوطنية مكان الخيانة الواضحة واقام واجهة ديموقراطية شكلية، فانه لم يتردد في تسجيل مكاسبه هذه عن طريق تقنين وضعيتين:

- شرعية النظام بشكل عام، التي نظم لصالحها بيعة من نوع جديد. وذلك باضفاء الشرعية على دستور

قاطعته عمليا في السابق كل القوى التقدمية. لكن هذه الاخيرة عادت لتشارك في التصويت حول تعديل بعض البنود منه، وبالتالي زكت الدستور ككل عبر الاستفتاءات الاخيرة. وهذا المكسب السياسي الذى حققه النظام لا يمكن الاستهانة به، اذ أنه يسعى عمليا الى تفويت السيادة عن الشعب، والغاء الطعن في طبيعة النظام المطلق، الشيء الذى لم يتمكن من تحقيقه طوال الحقبة السابقة.

● ضرب الهامش "الديموقراطي" ووضع حد للحملات الانتخابية كما صرح الملك بذلك ومنع أى امكانية لانفلات زمام المبادرة من يده، وتحويل لعبة الديموقراطية لصالح توعية الجماهير وتنظيمها.

ان هذه النتائج التي آل اليها "مسلسل التحرير والديموقراطية" رغم خطورتها، تعمل بشكل ايجابي على توضيح طبيعة النظام، الذى استغل القضية الوطنية لاغراضه وأغراض حلفائه، واستعمل الديموقراطية فقط لاضفاء المشروعية على النظام المطلق. كما أنها — اى النتائج — تبرز خطورة التوجيه الاصلاحي المغامر، الذى لولا تواطؤه وتزكيته لما حقق النظام ما حققه، ولما وجدت الحركة التقدمية نفسها — والجماهير الشعبية معها — في الازمة السياسية التنظيمية التي تعاني منها حاليا.

هذا هو الاطار العام الذى يجب أن توضع فيه الاجراءات الاخيرة للنظام، سواء السياسية منها (اطلاق سراح المعتقلين وارجاع النقابيين المطرودين و"العفو" الانتقائي الجزئي..)، أو الاجراءات الاجتماعية (تخفيض الاكرية والتراجع عن التدابير اللاشعبية بخصوص الدخول الجامعي من خلال مناظرة ايفران..).

ان النظام يحاول، من خلال هذه الخطوات، ضرب عصفورين بحجر واحد. فمن جهة، يستهدف اعطاء نفس جديد "للاجماع الوطني" بالتخفيف من حدة العزلة التي تعيشها القيادات المتهادنة وبكسب شعبية مستحيلة. ومن جهة ثانية، يستهدف تحضير الجو للخروج من مأزق الصحراء. فقد أصبح واضحا أن القضية الوطنية تستلزم تكاليف وأعباء باهضة بل خطيرة جدا بالنسبة لاقتصاد منخور اصلا لاسباب هيكلية. زيادة على انعكاسات هذه القضية على مستوى المؤسسة العسكرية نفسها وعلى المستوى الشعبي عامة والمضاعفات الخطيرة التي يمكن أن تنجم عن هذا الوضع. ان النظام مضطر للخروج من الورطة باى ثمن ولو كان ذلك على حساب السيادة الوطنية مجددا، وغني عن القول أن تحقيق هذا الهدف يقتضي توريط القيادات المتهادنة وجرها الى أى مساومة جديدة. وقد يعمل الحكم في هذا الاتجاه، على تشكيل ائتلاف حكومي جديد يستقطب قيادة الاتحاد الاشتراكي خاصة.

غير أنه مهما بلغت أساليب النظام ومناوراته حداقة وشراسة، فان الواقع الموضوعي العنيد، يبقى هو القاعدة الصلبة التي ينبني عليها نضال الكادحين، ويبقى في نفس الوقت مصدر الضعف والازمة بالنسبة للنظام مهما بلغت مظاهر القوة الذاتية.

ان التناقض الصارخ بين مصالح الطبقة السائدة من جهة، ومصالح أوسع الجماهير الشعبية من جهة ثانية، هو المحرك الحقيقي لنمو الحركة الجماهيرية المناضلة وتجذرها، سواء على مستوى الطبقة العاملة أو بالنسبة للفلاحين الفقراء والتجار الصغار والحرفيين والطلبة وباقي الفئات الشغيلة والكادحة. وما ظاهرة تصاعد نضالات كل هذه الفئات رغم القمع المنهجي المسلط عليها، الا دليل ملموس على نمو وعيها بأوضاعها كفئات مستغلة تؤدى يوميا ثمن الازمة الاقتصادية الاجتماعية.

يأتي الوضع الراهن اذن، كتتويج لمسلسل "التحرير والديموقراطية" ليضع جميع الاطراف أمام نتائجه:

أولا: الحكم، المستفيد الاول على المستوى الذاتي حيث تمكن من خلال "الانفتاح" و"الاجماع الوطني" من التنفيس نسبيا عن أزمته بخلق واجهة برلمانية شكلية وضم قيادة حزب الاستقلال الى الحكومة وجر قيادات البورجوازية الصغيرة لتزكية مهازله وممارساته الخيانية بخصوص القضية الوطنية والقومية، وكذا استغلال جو الاجماع الوطني هذا لتكريس عمالته للامبريالية وخدمتها. كل هذا في ظل سياسة قمعية منهجية (تصفيات جسدية، محاكمات، اعتقالات.. الخ...).

ثانيا: فشل السياسة الاصلاحية الانهزامية التي نهجتها بعض قيادات الحركة الوطنية والتقدمية. فهذه القيادات تجد نفسها الان مرغمة على العدول عن هذه السياسة أو الانفضاح النهائي. فقد أبرزت التجربة أن هامش "الانفتاح" المقنن من طرف النظام، كان ولا يزال سجنا لهذه القيادات يضعها في موقع ذيلي بالنسبة للنظام القائم ويهمّش من تاثيرها ونفوذها على الجماهير الشعبية، خاصة وأن هذه الجماهير وفي طليعتها القواعد الحزبية، بدأت تلمس عقم وخطورة سياسة "أنصاف الحلول السلبية".

ثالثا: تصاعد المد النضالي الجماهيرى الشعبي رغم كل مناورات النظام ورغم تواطؤ القيادات وذيليتها. فامكانية الجماهير الشعبية وقدرتها على التعبئة والرد أقوى من أن تعرقلها هذه المناورات أو تحطمها.

رابعا: ان الازمة السياسية التنظيمية الراهنة وانسداد الافاق أمام الخط الانهزامي الاصلاحي كلها عوامل قد تؤدى الى ردود فعل ارتجالية كالانتفاضات الجماهيرية العفوية،

هذه الانتفاضات التي تعود في غياب التوجيه والتأطير بانعكاسات سلبية وبانتكاسات على النضال الجماهيري المنظم الطويل النفس. كما أن هذا الوضع يشجع بروز التيارات المجهولة الهوية وذات الارتباطات المشبوهة والتي تحاول استغلال وضعية الفراغ والازمة السياسية لخدمة أغراض لا يعلمها الا أصحابها...

خامسا: ان هذا الوضع العام يدفع بالامبريالية لتحضير نفسها لاحتواء وتطويق انعكاساته المحتملة. فالواضح حاليا أن الامبريالية حددت استراتيجيتها بالنسبة للمغرب على محورين اثنين:

أ ـ دعم النظام الراهن وصيانته في الوقت الحاضر لانه يشكل حليفا يصعب تعويضه وبرهن عن ولائه واخلاصه المطلق للامبريالية العالمية، ليس فقط بالمواقف ولكن بالممارسة العملية السياسية والعسكرية كذلك. وقد تجلى هذا الامر بوضوح في تدخلاته المباشرة في زايير وتونس، وفي دوره الاساسي في تنفيذ مخططات الامبريالية بخصوص القضية العربية القومية.

ب ـ والنقيض الجدلي لهذا الاختيار، هو ضرورة تحضير البديل في حالة انهيار النظام وتفجير تناقضه الاساسي، وذلك تحسبا للمد النضالي الشعبي المتصاعد الذي يمكن أن يجرف بمصالح الامبريالية وعميلها المحلي الى غير رجعة. وبطبيعة الحال فان هذا البديل سيعتمد على المؤسسة العسكرية والادوات والاجهزة القمعية وكذا على حلفائه داخل المؤسسة العسكرية وعلى الادوات والاجهزة القمعية، وكذا على الطبقة الكومبرادورية كأفضل حليف اجتماعي. وقد تستعين الامبريالية باقطاب الاصلاح لتقطع بهم مرحلة البداية والاضفاء على بديلها المنتظر طابعا تقدميا.

الاوضاع الراهنة والمسألة الاستراتيجية

لقد أثبتت تجربة ايران ـ وقبلها التجربة الفيتنامية ـ انه بقدر ما تركز الامبريالية والرجعية على ضرب المد الشعبي، واجهاض أي حركة نضالية صلبة ومتجذرة، بقدر ما يجب ان يكون الاهتمام الاول عندنا، هو العمل من أجل توسيع الحركة النضالية الشعبية وتجذير أساليبها النضالية وتكثيف مبادراتها المطلبية والاحتجاجية والتظاهرية، وتنويع هذه المبادرات وتعميقها في شتى الواجهات الاجتماعية والنقابية والثقافية وجعلها تعبئ مختلف الفئات الشعبية وتأخذ مختلف الاشكال التنظيمية النقابية والجمعوية والسياسية..

ان العمل الجماهيري النضالي الواسع النطاق والمتعدد الواجهات، هو الكفيل بتحقيق الشروط الموضوعية والذاتية لاي تغيير جذري حقيقي يعتمد الجماهير الشعبية من أجل خدمة مصالحها أولا وأخيرا. ان هذا العمل يسمح بالرفع من مستوى وعي مختلف الفئات الشعبية، من خلال النضال العملي ـ وليس فقط التحريض والدعاية ـ ويجعلها تدرك واقعها وتكشف عن واقع أعدائها وخصومها بالملموس وتتمرس على العمل المنظم وتلمس أهمية وضرورة الديموقراطية في علاقتها مع نفسها وكقانون عام للمجتمع المستقبلي. كما أنه يفرز طليعتها الواعية المستعدة للكفاح واللتضحية، ويوفر اجمالا، الشروط الذاتية لبناء الاداة السياسية القادرة على تأطير هذا المد العام والتنسيق بين مختلف واجهاته وجعلها تتكامل وتتناسق، علما بان الظروف الموضوعية العامة بالبلاد، اقتصاديا واجتماعيا، تستدعي التغيير الجذري وتوضح يوميا ـ مع استفحال الازمة الاقتصادية والاجتماعية ـ الحاجة الماسة والحيوية اليه.

وبطبيعة الحال، فان العمل من أجل توسيع الحركة النضالية الشعبية، يجب أن يندرج ضمن آفاق تحقيق الاهداف الاستراتيجية التي نجملها فيما يلي:

ـ ان طبيعة النضال الذي تخوضه الجماهير الشعبية الكادحة هو نضال تحرري وطني ديموقراطي هدفه حل التناقض الرئيسي القائم بين هذه الجماهير من جهة، والطبقة الاقطاعية الرأسمالية حليفة الامبريالية من جهة ثانية..

ـ ان حل التناقض الرئيسي في المجتمع سيشكل بداية الطريق لتحقيق الثورة الديموقراطية الوطنية، كثورة تستهدف توفير الشروط الذاتية والموضوعية للبناء الاشتراكي.

ـ ان تدشين الثورة الديموقراطية الوطنية وانجاحها يستلزم أولا وقبل كل شيء قيادة التنظيم الثوري لها بشكل يحول دون انحرافها ويقطع الطريق أمام خصومها الطبقيين: البورجوازية الصغيرة والمتوسطة اذا ما استهدفوا اجهاضها، وذلك عبر الصراع الايديولوجي والسياسي المعتمد على طاقات الجماهير الشعبية الكادحة وتأطيرها باعتبارها في التحليل الاول والاخير مادة هذه الثورة وحاميتها وغايتها.

خلاصة القول، أن الانسجام مع اختيارنا الايديولوجي العام وتحليلنا الموضوعي لطبيعة الصراع الاجتماعي الدائر ببلادنا، والوعي بطبيعة المرحلة الراهنة، والانسجام مع

أهدافنا الوطنية والثورية، يطرح أمامنا اختيارا استراتيجيا واضحا قوامه محورين أساسيين :

أولا : العمل النضالي اليومي في الساحة من أجل تقوية الحركة الشعبية النضالية وتعزيزها وتجذيرها.

ثانيا : العمل التنظيمي الطويل النفس من أجل البناء الثوري للحزب المطروح عليه تحقيق التغيير الجذري والعمل من أجل بناء المجتمع الجديد.

وهذان المحوران الاساسيان في عملنا الراهن، مرتبطان جدليا، يدفع الاول بالثاني والعكس ولن يتحقق أحدهما الا بوجود الثاني.

ان تقوية الحركة النضالية الشعبية وتوسيعها وتجذيرها يستلزم أيضا، وانطلاقا من تحليلنا للوضع الراهن، النضال حول محور أساسي هو : فك الاجماع الوطني الـزائـف :

اربعة محاور تفرضها المرحلة الراهنة

ان الترجمة العملية لشعار فك الاجماع الوطني الزائف، تعني أساسا النضال على أساس البرنامج السياسي الظرفي الذى ينبثق عن تحليل مسار التطورات السياسية بالبلاد ويستجيب لحاجيات جماهيرنا الشعبية ويخدم آفاق عملنا الاستراتيجية، هذا البرنامج الذى نرى ضرورة ارتكازه على المحاور الاربعة التالية :

المحور الاول : القضية الوطنية

النضال على أساس مواقفنا المبدئية الثابتة والتي تربط بين السيادة الشعبية والسيادة الوطنية في آن واحد وتتعارض بالتالي مع خط المساومة والمقايضة بترابنا وجماهيرنا وربط مصير قضيتنا الوطنية ورهنه بيد الدوائر الامبريالية. وهذا الامر لا يسرى على قضية صحرائنا فحسب بل على قضية باقي أجزاء ترابنا الوطني المحتلة : سبتة ومليلية والجزر الجعفرية.

المحور الثاني : القضية الديموقراطية

وذلك من خلال النضال من أجل مؤسسات ديموقراطية حقة تعتمد مبدأ سيادة الشعب كمصدر لكافة السلطات وتجسيده في انتخاب المجلس التأسيسي كنقيض للتشريع الممنوح والمطبوخ في غيبة عن الشعب. ان الوعي باستحالة التغيير الثورى من خلال مؤسسات الديموقراطية الشكلية التي يصنعها النظام، لا يلغي أبدا موقفنا من العمل الديموقراطي كشكل من أشكال النضال الفعالة، شريطة توفير شروطه الدنيا، وشريطة أن تصب نتائجه العملية الملموسة في اتجاه خدمة استراتيجية التغيير الجذرى. كما أن هذا الوعي لا ينفي ضرورة النضال على واجهة الحريات العامة والفردية لتحقيق مكاسب أكيدة تقدم نضال الجماهير الشعبية.

المحور الثالث : مناهضة الامبريالية

من خلال العمل على فضح النظام والتنديد بعمالته اللامشروطة للامبريالية، والعمل على الحد من توظيف طاقات بلادنا المادية والبشرية في خدمة الاستراتيجية الامبريالية، والعمل في نفس الوقت على الحد من تكريس واقع الهيمنة والتبعية والاستغلال والنضال من أجل تحقيق المكاسب المادية العاجلة لاوسع الجماهير لتحسين أوضاعها وشروط نضالها.

المحور الرابع : البعد القومي

العمل على خلق تجنيد شعبي حول شعاراتنا القومية وأساسا القضية الفلسطينية بكافة أبعادها، والعمل على تجديد وانعاش روح العمل الوحدوى النضالي في المغرب العربي بين الجماهير الشعبية الكادحة وقواها الوطنية والتقدمية كلبنة أولى لبناء وحدة المغرب العربي في طريق الوحدة العربية الشاملة.

ان تحقيق أوسع تعبئة حول هذه المحاور من خلال النضال الجماهيرى النقابي والسياسي لكفيل بتحقيق أشواط واسعة في طريق تحقيق الاهداف الاستراتيجية المذكورة.

كما أن هذه المحاور تشكل قاعدة لخلق تحالف واسع وجبهة عريضة للقوى الوطنية والتقدمية ببلادنا. ان واقع الساحة السياسية الحالي لا يمس من عزيمتنا في النضال من اجل تحقيق هذه الجبهة العريضة باعتبارها شكلا نضاليا هاما وفعالا سيشكل ولاريب خطوة جد متقدمة في نضال شعبنا. فالتحالف على أساس البرنامج النضالي الادنى ضرورة موضوعية تفرزها حقائق الصراع الطبقي الدائر في مجتمعنا وذلك لتجنيد كل الطاقات التي تجد نفسها موضوعيا في خندق واحد ضد العدو الواحد : الامبريالية والطبقة الاقطاعية الرأسمالية. ■

في ذكرى الشهيد المهدي بنبركة

"التسوية" كما تريدها الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية

ان ما يتعرض له وطننا الكبير، من هجمات امبريالية مركزة ومسترسلة، هو بالتأكيد نتيجة مباشرة لوجود مصالح امبريالية هائلة وحيوية به، سواء على المستوى الاقتصادى أو الاستراتيجي أو السياسي.

وحفاظا على هذه المصالح، شرعت الامبريالية بالاعداد لخطط جديدة لضرب الحركة العربية المناوئة لها، وذلك منذ نهاية عام ١٩٦٥، حين وجدت أن الرجعية العربية التقليدية لن تستطيع الصمود في جزيرة العرب، وأن قوى التقدم العربية يجب أن تحاصر داخل أقطارها، حتى لا ينتشر مدّها الى البلدان الاخرى، وخاصة منها بلدان النفط العربي. ولا نكشف سرا اذا قلنا أن الجانب العسكرى من هذا المخطط قد تولاه الصهاينة في فلسطين وأوكل لهم، وقد عبر عن نفسه في ضربة ١٩٦٧، التي مهدت الامبريالية لها وأمدت اسرائيل بما يلزمها لتنفيذها، وخلقت الظروف الدولية لانجازها.

في هذه الضربة تم بالفعل حصر الانتشار الثورى العربي، فانكفأت مصر على نفسها، ولكن الخطوة لم تلبث أن انتقلت الى مرحلة ثانية ضدها، فبدأت عملية خنق كامل، عسكرى وسياسي واقتصادى لقيادتها وجماهيرها، كانت حرب الطيران والاستنزاف ذروتها، الى أن انهار النظام هناك، وحل محله نظام آخر هو نظام السادات، الموافق على انهاء الصراع العربي الاسرائيلي وانهاء الثورة العربية بكل اتجاهاتها.

وكان طبيعيا أن تستغل الامبريالية هذا التراجع العربي الحاصل الذى مثل ثمرة من ثمرات سياستها ضد الثورة والوطن العربيين، فوضعت أحجار الاساس الضرورية لترتيب الوضع عربيا لصالحها، ثم دفعت به باتجاه ما أسمته التسوية السلمية مع العدو الصهيوني القابع في فلسطين المحتلة. واذا كانت التسوية هي جزء من نظام "الامن العربي" الرجعي، فهي أكثر من ذلك جزء من نظام الامن الامبريالي، ولهذا تسعى الامبريالية وراءها بكل جهودها، مع العلم بأن مفهوم الامبريالية للتسوية يتوافق في المرحلة الراهنة مع مفهوم الانظمة العربية الرجعية.

أهداف التسوية

ان التسوية تعني بالنسبة للامبريالية أول ما تعنيه، تحويل الوطن العربي من قوام عالمي هائل الحجم والامكانات والطاقات، الى مزق من الكيانات المهلهلة داخليا، العاجزة عن الحياة بمفردها، تعيش ـ مع غيرها من كيانات العالم الثالث ـ حالة من الصراع الداخلي الدائم، يعجزها عن التفرغ لاى عدو من أعدائها، تقتل قلة منها التخمة والكثرة من جماهيرها الجوع الحرمان. ومن أجل بلوغ هذه الاهداف، فان الامبريالية تمعن في تمزيق الوطن العربي واضعاف شعوبه، وتحصينه ضد الحركات الثورية، واعادته الى بعض مكوناته الاجتماعية التي تعيق اندماجه (كالطائفية والعشائرية والاقليمية) وخنق تطلعاته الديموقراطية حتى ولو كان هدفها الحرية الفردية...

مثل هذه "التسوية" تقتضي ربط الوطن العربي، برباط قوى، بالبلدان والسياسات والحاجات الامبريالية، بحيث يعجز لامد متوسط على الاقل، عن الاستقلال عنها في اى مجال من المجالات، الشيء الذى يتطلب جملة من الشروط، على رأسها ما يلي:

ـ ايصال الحركة الشعبية والقوى الثورية الى درجة من الضعف تعجز معها عن المقاومة.

ـ تخفيف التناقضات بين الانظمة العربية الى أقصى حد ممكن، وزيادة تناقضاتها مجتمعة مع الحركة الشعبية الى أعلى درجة ممكنة.

ـ ايجاد نظام "للامن" العام، يتجاوز طاقات اى قطر، كما يتجاوز حدوده، يكتّل ويوحّد قوة الرجعية في سائر الاقطار، ضد اى حركة معادية لها، في اى قطر كانت.

ـ تعميق الهوة الاقتصادية بين الاقطار العربية، وخاصة بين "اقطار المجابهة" و"اقطار النفط" في الخليج والجزيرة، وكذلك تجذير وتعزيز البنى الاقليمية لكل قطر عربي، بحيث يصعب اندماجه من الناحية السوسيولوجية البحتة...

وبما أن مثل هذه التسوية ستصطدم بالمقاومة بصورة قطعية، فان الخطوة الاولى اللازمة لتحقيقها، هي ـ كما اسلفنا ـ اضعاف الوضع العربي الى درجة يقبل معها بكل ما يعرض عليه أو يقدم له، لان في هذا الوضع قوى كثيرة لا تزال قادرة على المقاومة. الا أن اضعاف الوضع العربي بشكل منهجي، قد يكون ضارا من جهة اخرى، لان التسوية تتطلب طاقات قادرة على فرضها على الشعوب

بالقوة عند اللزوم. وهذه المفارقة تضع الامبرياليين وعملائهم في تناقض، لانها تفرض عليهم الشيء ونقيضه، وتضعهم أمام حسابات من الصعب تحقيقها عمليا. كما أنها تدفع بالانظمة العربية الرجعية الى وضع المتسوّل الذى لا يستطيع أن يسترد أراضيه بالقوة، ولا يقدر على ابقائها محتلة، نظرا للاثار المخربة التي سيتركها الاحتلال على أوضاعه الداخلية، ولهذا فانه لا يجد سوى استجداء أراضيه من الصهيونية والامبريالية.

وهاتان لا تمنّان على أحد بشيء، ان لم يدفع مقابله ما هو أكثر قيمة منه، ولهذا فانهما يرتهنان استغلال أوضاع الاقطار العربية التي تقبل بالتسوية، مقابل وعدها بالافراج عن الاراضي المحتلة، متى وصلت عملية ترتيب الاوضاع الداخلية العربية الى درجة مقبولة لهما، ومضمونة لامد متوسط في رأيهما. واذا كان هناك من يتوهّم أن "التسوية" هي شكل من التنازلات الاجبارية التي يقدمها العرب من أجل حل مشكلتهم الوطنية واسترداد أراضيهم المحتلة، فانه يكون واهما، لان التسوية لا تتضمن بأى حال من الاحوال حل المشكلة الوطنية والقومية العربية، كما لا تتضمن ارجاع الاراضي العربية المحتلة، الا بقدر ما يكون استرداد بعض الكيلوميترات في سيناء، مقابل خسارة السيادة الوطنية في القاهرة نفسها...

ان "التسوية" تعني حتى الان، ترتيب الاوضاع العربية لصالح الامبريالية والصهيونية، وهذا الترتيب يتضمن بالاساس التعاون الرجعي ضد الحركات الشعبية والثورية العربية، كما يتضمن التمزق العربي والضعف، والحروب "الاهلية" داخل الاقطار العربية وفيما بينها. ولعله يلفت النظر، أنه لا يوجد حاليا بلدان عربيان متجاوران ليس بينهما خصومة أو عداوة تكاد تصل الى درجة اعلان الحرب، هذا اذا كان قادتهما قد قررا استبدال حروبهما السرية والخفية المستمرة، بحرب علنية... ويلفت نظرنا كذلك جملة من المتناقضات المميزة للوضع العربي العام: فالعرب لم يسبق أن كانوا على هذه الدرجة من القوة والضعف، من الغنى والفقر، من التعاون والتمزق ...الخ، كما لم يسبق للوطن العربي أن كان على هذه الدرجة من التبعية للامبريالية منذ أن رحلت عن أرضه جيوش الاستعمار عقب حصوله على "الاستقلال".

التعاون الرجعي في كل المستويات

ان بعض الاقطار العربية تستخرج الان أربعة أضعاف ما كانت تستخرجه عام ١٩٦٧ من النفط، وهي ملزمة بوضع أكثر من نصف عائدات نفطها المالية في أسهم بنوك ومصارف وشركات البلدان الرأسمالية. وهذا يعطينا فكرة عن أكذوبة حظر النفط، كما يعطينا فكرة عن "النفوذ المالي العربي" في الاسواق الدولية، هذه الاكذوبة التي أطلقت في الغرب ليصدقها السدج منا والبسطاء. وفي الوقت نفسه، تقوم اسرائيل بضم ودمج الاراضي المحتلة، دون أن تحرك أنظمة التسوية والوعود الامريكية، ساكنا...

وبالعكس، فان الرجعية العربية تزيد انتاج النفط لتدور به آلة الصناعة الامبريالية، وتتجنب المطالبة باموالها النفطية، حتى لا تحرج النظام النقدى الدولي الرأسمالي المضعضع، وتدفع الاموال والرشوات و"المساعدات" لكل الانظمة الفاسدة، والمعادية للتحرر والاشتراكية، في العالم بأسره، وتسكت على ضم الاراضي العربية الى الكيان الصهيوني ودمجها فيه، وتذبح أى تحرك معادى للرأسمالية الدولية في بلدانها، ثم تعد نفسها وتعدنا بالتحرير واسترداد الحقوق... انها فعلا لمفارقة موءلمة ومضحكة في آن واحد...

أما الصهاينة، فقد اكتشفوا من جانبهم حسنات "التسوية" ومزاياها. فهي تبعد عنهم شبح الوحدة العربية الى أمد بعيد، وهي توءمّن لهم القبول في المنطقة العربية كجزء لا يتجزأ منها، وتمنحهم فرصة لا تعوّض للهيمنة العسكرية على الاقطار المحيطة بهم، بما في ذلك بلدان النفط، عن طريق نظام الامن المقترح، ودعامته الاساسية: قوة اسرائيل العسكرية. وهي تعطيها الامكانات المطلوبة لوضع الاسواق العربية تحت هيمنتها، وقد شرع سماسرة التسوية يتصورون الوضع في المنطقة، متى اقترنت روءوس الاموال والايدى العاملة الرخيصة والكثيرة لدى العرب، بـ"العبقرية الاسرائيلية"، كما قال الحسن ومن بعده الحسين، ملكا المغرب والاردن...

وقادة تل أبيب يدركون أيضا أولويات الترتيب الداخلي العربي بالقياس الى المسائل الاخرى في عملية التسوية، ويعرفون أن هذا الترتيب يفيدهم كل الفائدة، لان الامبرياليين لن يفرطوا في أية مصالحة بينهم وبين الانظمة المتهاونة، بل سيشرعونهم سيفا مسلطا في يدهم على كل من يفكر في الخروج عن اطار وممارسة الترتيب الامبريالي للمنطقة.

ان الامبرياليين والصهاينة يعملون لهذه التسوية بالذات ــ وما الاتفاقات والعلاقات التي حققوها مع نظام السادات الا نموذجا من تصوراتهم الشاملة ــ وليس للتسوية كحل لمشاكل الاحتلال الصهيوني للاراضي العربية، وكجلاء لهذا الاحتلال من هذه الاراضي. وقد اكتسب الصهاينة خاصة خبرة واسعة في قضايا التسويات المماثلة لهذه، أى

في قضايا حماية الانظمة المعادية للجماهير العربية، ولهم في حمايتهم لنظام حسين طوال عشرين سنة ويزيد، خير عون على حماية الانظمة الرجعية الاخرى. كما ان دورهم في لبنان خير شاهد على انهم مستعدون للتدخل لحماية أى نظام سينهار لصالح حركة التقدم العربي.

وباختصار، فان التسوية التي تريدها وتعمل لها الصهيونية والامبريالية والرجعية العربية، تستهدف دفع الوطن العربي باتجاه الاوضاع العامة الاتية:

١) اضعاف الوطن العربي الى درجة لا يستطيع معها أى طرف فيه، أو أطراف مجتمعة ان يلغي الهيمنة الاسرائيلية في المنطقة لسنوات طوال. كما لا يستطيع فيه أى طرف عربي أن يهدد مصالح الامبريالية، وخاصة في بلدان الخليج النفطية.

٢) هذا الوضع الضعيف نحو الخارج يجب أن يكون قويا في "علاقته مع الداخل"، أى مع الجماهير والقوى السياسية المناوئة له.

٣) كما يجب أن يكون في حالة وفاق بين أطرافه، تضمن له التساند والتعاون عند الضرورة.

٤) ويجب أن يكون أيضا في حالة اقتصادية تضمن للرجعية الحاكمة في مختلف أطرافه، ارضاء شرائح متزايدة من السماسرة والمنتفعين، ولهذا يجب أن يدمج الوضع باسره ضمن نظام الرأسمالية الدولي، ليكون قادرا على الاقل على ايجاد مركز يتسوّل منه، ويرتهن الاستقلال الاقتصادى للوطن العربي وثرواته لديه.

لقد غدت التسوية هي الاطار الذى تعمل فيه الامبريالية على اعادة ترتيب الاوضاع العربية، وصارت الحلقة المركزية في سياسة الرجعية العربية التي ربطت مصيرها بها، وغدت تدفع في سبيل انجازها أى ثمن يريده العدو الامبريالي ــ الصهيوني. واذا كان جمال عبدالناصر قد قال أن العدو لم يكن أمامه فحسب، بل كان وراءه في القاهرة ايضا، فان جماهيرنا الشعبية تلمس اليوم أن العدو يتجسد كذلك في الرجعية العربية التي عملت وتعمل في اطار "التسوية" والتي فوتت على أمتنا ــ الى جانب الارض الضائعة ــ فرصة خوض معركة السيادة الوطنية والتحرر من الهيمنة الامبريالية الصهيونية، بأن وقفت بجنب العدو، تحميه وتدافع عنه، وحولت المعركة الى داخل الوطن العربي.■

أزمة النظام الرأسمالي العالمي
وكفاحات الشعوب من أجل التحرر والتقدم

ان أزمة النظام الرأسمالي العالمي ليست وليدة اليوم. انها نتاج التطور النوعي والكمي للتناقضات الداخلية التي حملها ويحملها هذا النظام منذ نشأته، والمتجسدة أساسا في المفارقة الصارخة ما بين الطابع الاجتماعي للانتاج في كونه انتاج المجتمع بكامله من جهة، واستفادة أقلية فقط من الربح وفائض القيمة، واغتنائها عن طريق استغلال وتفقير أوسع الجماهير الشعبية.

واذا كانت هذه التناقضات الداخلية تحكم على النظام الرأسمالي تاريخيا بالزوال، فهذا لا يمنع ان هذه الطبقة الرأسمالية المستغلة والسائدة اقتصاديا واجتماعيا وايديولوجيا وكذا تكنولوجيا، والمهيمنة على كل دواليب الدولة التي تسخرها من أجل خدمة مصالحها، قد تمكنت من ايجاد عدة مخارج ومسالك في المستويين الاقتصادى والسياسي لمحاولة تمديد أجل انفجار تناقضات النظام الرأسمالي وضمان بقائه والحيلولة دون وقوعه، كما في السابق في أزمات اقتصادية مميتة. وضمن هذه المخارج نذكر على سبيل المثال:

١ ــ اعتماد أسلوب الاستعمار العسكرى المباشر في مرحلة أولى بهدف توسيع نطاق الهيمنة الرأسمالية، وفتح أسواق جديد أمامها، والهيمنة على خيرات الشعوب وطاقاتها البشرية، ومن ثم استخراج فائض قيمة اضافي هائل.

٢ ــ ثم في مرحلة ثانية، التراجع عن الاسلوب الاستعمارى المباشر، وتحويله الى سيطرة استعمارية جديدة،

تركز أساسا على الجانب الاقتصادى والاجتماعي والثقافي، مع الاستمرار في نهب أرباح طائلة "خارجية" (ان صح هذا التعبير) تضاف الى أرباحها على صعيد المجتمع الذى تهيمن عليه مباشرة. وهذه الارباح الخارجية يستعمل بعض الفئات منها لمحاولة التخفيف من حدة تناقضها مع الطبقة العاملة المحلية.

٣ ــ وبنفس الاهتمام، اى من أجل تجنب احتدام وانفجار التناقضات الطبقية الداخلية، اضطرت الطبقة البورجوازية الى الاستجابة الى عدة مطالب اجتماعية، واقتصادية، وسياسية لصالح الكادحين (مثل الضمان الاجتماعي والخدمات الاجتماعية وتخفيض ساعات العمل والديموقراطية البورجوازية الخ...).

ويجب التأكيد هنا على أن الطبقة الرأسمالية عندما تلتجئ الى هذا النوع من التعديلات والمخارج، فانها لا تفعل ذلك عن طيب خاطر، بل انها تضطر الى التراجع أمام نضال الجماهير الشعبية.

لكن الظاهرة الاساسية التي يتميز بها النظام الرأسمالي في عصرنا الراهن هي الظاهرة الامبريالية، والتجاء هذا النظام اكثر فأكثر الى تجميع الرأسمال ومركزته في اطار وحدات اقتصادية مالية كبيرة تتجاوز الحدود الوطنية لكل بلد على حدة، لتبسط نفوذها على مناطق متعددة عبر العالم بأسره.

هكذا نمت وتطورت الشركات الكبرى المدعوة بالمتعددة الجنسية، والتي هي في الحقيقة شركات لا جنسية لها، تمركز رأسمالا واحدا من مصادر مختلفة، وتعدد مجالات نشاطها الاستغلالي عبر العالم.

ولقد لعبت هذه الشركات الدور الاساسي في تركيز الهيمنة الامبريالية على شعوب "العالم الثالث"، وكذلك في ضرب الصناعات الوطنية المتوسطة والصغيرة بالنسبة لكل بلد رأسمالي على حدة، وتركيز كل الصناعات الاساسية في اطار شركات احتكارية عالمية، وان اقتضى ذلك ضرب صناعات وطنية بكاملها وتعريض آلاف العمال للبطالة والتشرد (كما كان الشأن بالنسبة لصناعة الحديد والصلب بفرنسا مثلا).

٤ ــ البحث عن أحسن تربة صالحة لتوظيف رؤوس الاموال بأقصى سرعة ممكنة وبأقصى ربح ممكن، وذلك عن طريق المقارنة فيما بين الاسواق على طول وعرض خريطة هيمنة النظام الرأسمالي، وتوجيه كل ذلك بقرارات مركزية صادرة عن مراكز الاحتكار الدولية. ويبدو أن الاتجاه العام الذى ستسلكه الامبريالية خلال العشر سنوات المقبلة بهذا الشأن، هو سحب توظيفاتها المالية الاساسية من أوروبا وبلدان العالم الثالث، لاعادة توظيفها داخل الولايات المتحدة نفسها حيث ستتوفر الطاقة مستقبلا بأرخص سعر عالمي، كما ستتوفر اليد العاملة الرخيصة كذلك. وعن هذا الطريق تحتفظ الامبريالية على رؤوس أموالها، وتمركز كل طاقاتها المالية والاقتصادية والعلمية، وتتوجه لباقي البدان كمجرد سوق واسعة لتسويق بضائعها، وكخزان هائل للمواد الاولية والطاقات البشرية، تتحكم فيه عن طريق هيمنتها الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية، وان اقتضى الحال العسكرية.

• • •

هذه هي بعض الامثلة فقط عن المسالك التي تنهجها الامبريالية العالمية، محاولة منها لتجاوز تناقضات النظام الرأسمالي الداخلية، أو على الاقل تمديد أجل انفجارها.

لكن هذا لا يمنع أن هذا النظام يعيش حاليا أزمة هيكلية مزمنة تعبر عن نضج هذه التناقضات، نتيجة تطورها البطيء والمتراكم المفعول طوال السنين السابقة. وتتجلى معالم هذه الازمة في مشاكل اقتصادية واجتماعية خطيرة الانعكاس على مصير النظام ككل، نذكر من بينها:

ــ التضخم المالي المتفاحش الذى لا ينجى منه أى بلد من البلدان الرأسمالية المتقدمة منها و"المتخلفة"...

ــ تعاظم جيش البطالة وتعطل الانتاج في قطاعات معينة كتطبيق لسياسات الشركات الاحتكارية التي لا تأخذ قراراتها بنقل توظيفاتها أو تغليب الانتاجية في قطاع على حساب قطاع آخر الا بمقياس الربح، والربح وحده، الشيء الذى ينعكس في بعض الحالات بضرب مصلحة المجتمع ككل وبأزمات اجتماعية حادة.

ــ تعاظم مظاهر الانحلال والتهميش الاجتماعي (تعدد حالات الانتحار والجريمة والتفسخ الخلقي خاصة لدى الجيل الصاعد) هذا مع اتساع الفارق الطبقي، واغتناء الشركات الكبرى الاحتكارية اغتناء خياليا، ومع تأكيد الطابع البوليسي لجهاز الدولة وتضييق الحريات، وكذا تدهور نوعية الخدمات الاجتماعية وتقلص نطاق استفادة الكادحين منها.

ــ ويمكن القول أن ظاهرة التمركز الرأسمالي المضطردة وتدويله وتوسيع هيمنة الشركات الاحتكارية "المتعددة الجنسية"، وهي الظاهرة النوعية الاساسية التي تميز تطور النظام الرأسمالي في عصرنا الراهن، يترتب عنها دوليا وداخل اطار النظام الرأسمالي نفسه، تأجيج التناقض والتفاوت الصارخ ما بين البلدان الرأسمالية المصنعة ــ حيث تسود ظاهرة المجتمع الاستهلاكي ــ والبلدان الفقيرة التي تعاني من التخلف والقصور

الاقتصادى والاجتماعي كنتيجة مباشرة لهيمنة الرأسمال الدولي بشتى أشكاله الاستعمارية المباشرة والاستعمارية الجديدة والامبريالية الراهنة.

وهذا التفاوت الصارخ ما بين البورجوازية الاحتكارية العالمية وسلطتها السياسية الامبريالية من جهة، وشعوب ما يسمى بالعالم الثالث من جهة ثانية، يندرج ضمن التناقض الاساسي على المستوى الدولي.

الانعكاسات الاجتماعية

ان ظاهرة التمركز الامبريالي والمسار العام الذى يسير عليه النظام الرأسمالي الدولي، تنعكس اجتماعيا في البلدان المصنعة كما في البلدان الفقيرة، في الاتجاهات التاليـــة:

ـ تقلص البورجوازية الساندة كميا في البلدان الرأسمالية المصنعة، وتوسع نطاق نفوذها عالميا وازدياد اغتنائها تزايدا مفرطا. وبالمقابل توسع وتضخم الطبقة المتوسطة في هذه البلدان كميا، بشكل "غير اعتيادى" نتيجة اندحار شرائح من البورجوازية، وكذلك تحسن الاوضاع المادية للطبقة العاملة بفضل نضالها المستمر، وايضا لان البورجوازية الساندة لها مداخل خارجية تنهبها من الشعوب، وتذر بعض الفتاتات منها على الطبقة العاملة والمتوسطة في بلدانها. واظافة الى ظاهرة التوسع الكمي للطبقة المتوسطة في البلدان الرأسمالية المصنعة، هناك ظاهرة استيراد واستغلال اليد العاملة الاجنبية التي تحال الى اوضاع البروليتاريا وشبه البروليتاريا.

ـ أما في بلدان العالم الثالث الرأسمالية، فيلاحظ عامة تقلص الطبقة الساندة عدديا، وارتباطها الكومبرادورى العضوى بالبورجوازية العالمية، وبالمقابل تقلص البورجوازية ذات الرأسمال المحلي، وقصورها التام عن أداء دورها الاقتصادى الوطني، وخضوعها لهيمنة الرأسمال الاجنبي وسيطرة البورجوازية الكومبرادورية، وضعف الطبقة العاملة عدديا (الشيء الذى لا ينقص من دورها الاقتصادى والاجتماعي). وكظاهرة عامة دائما، التضخم العددى للفلاحين المعدمين، وكذلك جيوش العاطلين وأشباه العاطلين والمشردين.

ان هذه التصنيفات الطبقية العامة، واتجاه تطورها الديناميكي، لها بالتاكيد انعكاسات مباشرة على الصراع الاجتماعي داخل النظام الرأسمالي الدولي، والتناقضات الاساسية والثانوية التي تتمخض عنه، وعلى راسها التناقض الرئيسي ما بين بورجوازية الرأسمال الدولي وجماهير البلدان الشبه مستعمرة، ذلك التناقض الذى يطرح بحدة متزايدة مسألة التحرر الوطني، الاقتصادى والاجتماعي والسياسي لهذه البلدان، كمسألة لا محيد عنها لحل هذا التناقض، والتي تنعكس نتائجها بكل تاكيد على الصراع الطبقي داخل البلدان الرأسمالية المصنعة نفسها، خاصة بعد وضع حد للفوائد والارباح التي تجنيها البورجوازية الاحتكارية خارج أوطانها، الشيء الذى سيعيد طرح الصراع الطبقي على حقيقته داخل هذه الاوطان بنفس الحدة التي كان عليها قبل قيام النظام الاستعمارى، بل بكيفية أشد واعنف.

• • •

وخلاصة القول، ان النظام الرأسمالي العالمي، رغم التطور الذى يعمل عليه والذى موّله، وبدفع من تناقضاته وصراعاته الداخلية، من نظام الملكية الخاصة العتيق الى نظام التمركز الرأسمالي الدولي، رغم هذا التطور، ورغم المسالك والمخارج التي يرمم بها أوضاعه، فانه يعيش أزمة هيكلية تنخره من الداخل، وتعرضه للمزيد من المعضلات والمتاعب الاقتصادية والاجتماعية وكذلك السياسية.

واذا كان النظام الرأسمالي يحمل في ذاته أسباب وعوامل موضوعية تدفع نحو سقوطه وزواله، فان اندحاره النهائي يتعلق بطبيعة الحال بارادة الكادحين ومستوى وعي الطبقات المستغلة، أى بالشروط الذاتية لنضال الجماهير المنتجة.

ارادة الشعوب

ان نضال الجماهير الشعبية هذا، هو الذى شكل خلال السبعينات عاملا من العوامل الاساسية التي سرعت ببروز أزمة النظام الرأسمالي في كافة المستويات، من حيث أنها عرضته لسلسلة من النكسات السياسية تزواجت مع أزماته الاقتصادية والاجتماعية الداخلية، ورافقتها خلال السبعينات، لتضع هذا النظام في بداية طريق منحدره النهائي، اذ أن موازين القوى العامة على المستوى الدولي قد أصبحت مع بداية الثمانينات تميل بشكل ملموس لصالح قوى التحرر والتقدم.

لقد تعرض فعلا هذا النظام، وهو يتمم عملية تحويل النظام الاستعمارى الى نظام استعمارى جديد امبريالي في أواخر الستينات، تعرض لاول نكسة سياسية

خطيرة بعد أن الحقت به قوى الثورة الفيتنامية أكبر هزيمة عسكرية ونفسية يتلقاها منذ بروزه في صيغته الامبريالية. وتلت هذا الانتصار العظيم لشعوب الهند الصينية، سلسلة من الانتصارات حققتها شعوب افريقيا نذكر من بينها:

ـ سقوط نظام هيلا سيلاسي الديكتاتوري العتيق في اثيوبيا، وقيام سلطة وطنية تناهض الامبريالية في نهجها العام (كما تجلى من خلال التاميمات الاساسية التي قامت بها، والضربة النهائية التي الحقتها بالاقطاعية الخ..). هذا بالرغم من أن هذه السلطة تنتهج موقفا عدائيا خاطئا وشوفينيا ضيقا تجاه الشعب الارتيري ونضاله العادل من أجل حقوقه الوطنية وقيام دولته المستقلة.

ـ الانتصار الرائع للقوى الوطنية والتقدمية في انغولا، وقيام نظام وطني ثوري هناك، رغم دسائس ومؤامرات القوى الامبريالية والرجعية، وكذا تحقيق التحرر والسيادة الوطنية في كل من موزمبيق وغينيا بيساو.

واضافة الى هذا انعكاس النضال التحرري لكل هذه الشعوب على الوضع الداخلي بالبرتغال باطاحة النظام الديكتاتوري الذي استمر عميلا وفيا للمصالح الامبريالية أزيد من اربعين سنة.

ـ استقلال زمبابوي وتوجهها نحو نهج وطني تقدمي، وانعكاس كل هذه النضالات المظفرة على الوضع في جنوب افريقيا بمزيد من الدعم لنضال الجماهير الشعبية ضد العنصرية والاستغلال الفاحش، ومن اجل تحقيق سلطة وطنية عادلة.

ـ وان هذه النضالات المتتالية على صعيد افريقيا قد تزاوجت مع الانتصار العظيم الذي حققه الشعب الايراني بالاطاحة باحدى اعتد القلاع الامبريالية في العالم، الشيء الذي الحق ضربة قاسمة بمصالح هذه الاخيرة ونفوذها بالمنطقة، وكذلك انتصار شعب نيكاراغوا على نظام سوموزا الديكتاتوري وقيام سلطة وطنية تقدمية.

ـ وفي اوروبا نفسها شهدت الامبريالية سقوط العديد من قلاعها اللامشروطة، كما كان الشان بسقوط الانظمة الفاشية في كل من اليونان والبرتغال واسبانيا، وتعزيز مواقع اليسار والديموقراطية داخل هذه البلدان، وفي باقي البلدان الاوروبية الاخرى، حيث يسجل مطلع الثمانينات نموا ملحوظا في جماهيريتها وكفاحيتها.

ان مجمل هذه النضالات المسترسلة التي تخوضها الشعوب في طريق تحررها وتقدمها، هي التي تعمل على تعميق أزمة النظام الرأسمالي في المستويين الموضوعي والذاتي، وتدفع نحو حصر نفوذه عالميا، وانتزاع المبادرة من يده بتحويل ميزان القوى العام لصالح الشعوب وقواها التقدميـــة.

دور البلدان الاشتراكية

واذا كان كفاح الشعوب المضطهدة عاملا من العوامل الاساسية في الصراع ضد النظام الرأسمالي العالمي، فلا يجب أن يغيب عنا ايضا مساهمة ودور البلدان الاشتراكية في هذا الصراع.

ان هذه البلدان تعيش ولا شك مشاكل داخلية ناتجة عن قصر مدة التجربة من جهة، وعن الظروف التاريخية العامة التي نشأت فيها والتي فرضت خلق جهاز أمني للدفاع عن الثورة ضد الهجمات المتتالية للامبريالية، ذلك الجهاز الذي لم يتم التحكم فيه باستمرار، وضبط ممارسته بمقاييس ثورية جماهيرية، الشيء الذي ترتب عنه فيما بعد بروز ظواهر البيروقراطية السلبية، وبعض المشاكل في اعادة توزيع فائض القيمة العام بشكل متكافئ وعادل.

واذا كانت هذه المشاكل مطروحة لشعوب هذه البلدان لحلها وتجاوزها، فلا يجب أن ننسى المكتسبات الاجتماعية الهائلة التي تحققت لصالح هذه الشعوب، والمنجزات الاشتراكية التي تم تثبيتها بشكل لا رجعة فيه.

اما على الصعيد الدولي، فان التحليل الموضوعي والملموس لدور البلدان الاشتراكية يفرض حقيقتين موضوعيتين:

الاولى: وهي أن البلدان الاشتراكية هي في اساسها وفي غايتها مناهضة للامبريالية مناهضة تناحرية، وهي بالتالي الحليف الموضوعي للشعوب المضطهدة والشبه مستعمرة، وتشكل ايضا القوة العسكرية والسياسية والاقتصادية الواقفة في وجه الامبريالية العالمية للعمل على ردعها وحصر وضرب مخططاتها. ومن المؤكد انه لولا عامل الردع هذا، والموقع الذي تحتله البلدان الاشتراكية والدور الذي تلعبه عالميا لما تقدم النضال التحرري بالسرعة التي يتقدم بها حاليا.

والحقيقة الثانية: تكمن في أن البلدان الاشتراكية لا يمكنها ان تنوب عن الشعوب او ان تصدر الاشتراكية اليها. فهي عامل مساعد، وحليف موضوعي، وصديق لهذه الشعوب في نضالها العادل ضد الامبريالية، لكن شكل ونمط البناء الاشتراكي فيها ليس قالبا جاهزا صالحا للتطبيق في اي مكان وزمان.

ومن تم فان المطروح على القوى التقدمية والثورية في كل بلد على حدة، ليس هو ان تكون "سوفياتية اكثر من السوفيات" كما يقال، بل البحث عن الحلول الملائمة لكل واقع ملموس على حدة، والدفع بالنضال الوطني الاجتماعي المحلي الى الامام، مع تسجيله ضمن اطار

النضال العام المناهض للامبريالية عالميا، جنبا الى جنب مع كل الحلفاء والاصدقاء، أى مع كافة قوى التحرر والتقدم والاشتراكية.

وانطلاقا من هذه المعطيات الموضوعية يتضح لنا أن التناقض الاساسي على الصعيد العالمي الذى يحتدم في الوقت الراهن ما بين الامبريالية العالمية وحلفائها المحليين من جهة، وشعوب البلدان الشبه مستعمرة، والطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية المصنعة والانظمة الاشتراكية من جهة ثانية.

ان هذا التناقض الاساسي هو الذى يؤجج صراع الكادحين وكل المنتجين ضد المستغلين من أجل تحرر الامم وانعتاق الشعوب، وبناء مستقبلها الاشتراكي وتحقيق طموحاتها في العدالة والازدهار. وان هذا الصراع، ومع التطورات الايجابية التي حققها في السنين الاخيرة، يرجح حاليا كفة ميزان القوى لصالح تحالف الشعوب وقوى التقدم والاشتراكية، ويضع الامبريالية في بداية منحدرها التاريخي النهائي.

أساليب ومخططات جديدة

ان الشعور بهذا الخطر المتنامي هو الذى يجعل الامبريالية اليوم تعيد النظر في مخططاتها عبر العالم، وتبحث عن احسن الاساليب وأدقها، في محاولة يائسة لفرض استمرارية نفوذها. وتتجه محاولاتها هاته في الاتجاهات الاساسية التالية:

١ ـ الرجوع الى أسلوب الحرب الباردة وتسخير امكانيات اعلامية هائلة ومتناسقة لاستغلال أبسط الاحداث وتشويه حقيقتها، ومحاولة ضرب مكتسبات التعايش السلمي، والتلويح بامكانية اشعال نار حرب عالمية ثالثة، وفي نفس الوقت العمل على تطوير استراتيجيتها الحربية كما تجلى ذلك في خلق "قوات التدخل السريع" القادرة على التدخل في أى بقعة من العالم، وتركيز قوات عسكرية هائلة في المناطق الساخنة حاليا كالمحيط الهندى والخليج العربي، وتصعيد التسليح النووى لبلدان أوروبا الغربية كتهديد في وجه البلدان الاشتراكية.

٢ ـ الاعتماد على أنظمة عميلة محلية كباكستان ومصر والمغرب والسعودية مثلا، لتطبيق الاستراتيجية الامبريالية محليا وفي كل المستويات الاقتصادية والسياسية والعسكرية.

٣ ـ محاولة تلغيم وضرب البلدان الاشتراكية والانظمة الوطنية من الداخل، والعمل على جر بعضها لتحالفات وممارسات تخدم موضوعيا السياسة الامبريالية العدوانية، كما يتضح بشكل جلي في السياسة الخارجية للصين.

٤ ـ التركيز على النقاط الاساسية حيث مصالحها الجوهرية المصيرية، وتركيز كل الطاقات فيها من أجل ضمان استمرار هذه المصالح.

وهكذا، فليس من قبيل الصدف أن نجد أن مناطق الصراع الاكثر حدة وحرارة في الوقت الراهن هي بالضبط، الوطن العربي، وفي مرتبة ثانية جنوب افريقيا.

فبالنسبة لجنوب افريقيا حيث يقوم أبشع نظام عنصرى رجعي استبدادى عرفه العصر الراهن، بدعم وتاييد وسند الامبريالية، فان هذه الاخيرة ترى في ذلك النظام أحسن ضمان للحفاظ على مصالحها المعدنية ذات الطابع الاستراتيجي ـ وخاصة الاورانيوم ـ وكذلك مصالحها الاستراتيجية في هذا الموقع الهام الذى يتحكم في ممرات النفط في اتجاه الولايات المتحدة وأوروبا.

أما بالنسبة للوطن العربي الذى نقلت اليه الامبريالية ثقلها منذ هزيمتها في الهند الصينية، فلا يخفى على أحد أهمية مصالحها به، سواء على المستوى الاستراتيجي أو بالنسبة لهيمنتها على النفط كمصدر لطاقة تقوم على أساسها كل دواليب نظامها الاقتصادى.

فتواجدها بالوطن العربي اذن، عبر صنيعتها "اسرائيل" والرجعية العربية، هو تواجد مصيرى، على استمراره يقوم نظامها ككل، وعلى مصير المعركة المحتدمة داخله بين الصهيونية والامبريالية والرجعية العربية من جهة، والجماهير الشعبية العربية من جهة ثانية، يتوقف مصير النظام الامبريالي بأسره "والحضارة الغربية النفطية" بكاملها.

ان هذه النقاط الاساسية (الوطن العربي وافريقيا الجنوبية) تشكل حاليا، وبدفع من واقعها الموضوعي المذكور، محكا للصراع الدولي القادم على أساس التناقض الرئيسي ما بين الامبريالية والرجعية من جهة، والشعوب المضطهدة وقواها التقدمية والبلدان الاشتراكية من جهة ثانية.

ان حل هذا التناقض سيمر ولا شك عبر صيرورة طويلة ومعقدة، وسيمر بمراحل من المد والجزر، لكن اتجاهه التاريخي الغالب يعمل بالتاكيد على تغليب قضية الشعوب العادلة، بحل هذا التناقض، وانهاء عهد الهيمنة والسيطرة الاستغلالية وفتح الابواب أمام عهد التعاون فيما بين الشعوب على أسس اشتراكية انسانية عادلة. ■